مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي

من البرنامج النووي الايراني

ا.م . د. صبا حسين مولى*

الملخص :

يركز البحث على العلاقات السياسية بين دول الخليج (السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر وعمان) وإيران من منظور البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الخليج.

لتوضيح هذا الجانب ، تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور. الأول هو تقديم عرض تاريخي لاهتمام إيران بالبرنامج النووي عندما أنشأ شاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) قوة نووية. منظمة ووافقت على بناء مفاعلات نووية كبيرة بدعم من الدول الأوروبية بعد أن أعلنت إيران أن الهدف الأول والأخير للبرنامج هو الجانب السلمي وعدم وجود أي نية لاستخدام الجانب العسكري بطريقة تهدد الأمن الإقليمي والدولي .

توصل البحث بان الطريقة الوحيدة لكسر جدار الشك بين إيران ودول الخليج هو وضع قواعد وقواعد جديدة ، مع الأخذ في الحسبان التجارب والأخطاء السابقة. الأول هو عدم تدخل هذه الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية ، والاتفاق على تسوية أمن الخليج بعد تعهد إيران بعدم استخدام برنامجها النووي للأغراض العسكرية ولها. الاهتمام الأول والأخير موجه نحو الاتجاه السلمي ، هو رابط ضروري في الترتيبات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي. وبالتالي ، فإن اقتناع الطرفين بهذه الروابط سيكون عاملاً ضرورياً ومؤثراً في مسار العلاقات في منطقة الخليج .

Abstract

The positions of the Gulf Cooperation Council countries on the Iranian nuclear program.

The research focuses on the political relations between the Gulf states (Saudi Arabia, Kuwait, UAE, Bahrain, Qatar and Oman) and Iran from the perspective of Iran's nuclear program and its impact on the Gulf region

To clarify this aspect, the research was divided into three axes. The first was to present a historical presentation of Iran's interest in the nuclear program since the 1970s when Shah Mohammad Reza Pahlavi (1941–1979) set up a nuclear power organization and agreed to build large nuclear reactors with the support of European countries After Iran announced that the first and last goal of the program is the peaceful side and the absence of any intention to use the military side in a way that threatens regional and international security.

The only way to break the wall of doubt between Iran and the Gulf states is to lay down new bases and bases, taking into account past experiences and mistakes. The first is the non-interference of these countries in the internal affairs of each other, the settlement of regional disputes by peaceful means and the agreement to settle the security of the Gulf after Iran's pledge not to use its nuclear program for military purposes and its first and last attention is directed towards the peaceful trend, Is a necessary link in the security arrangements of the Gulf Cooperation Council. Thus, both parties' conviction of these links will be a necessary and influential factor in the course of relations in the Gulf region.

المقدمة

اهمية الدراسة :-

تتعلق اهمية الدراسة على اعتبار منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة وبالتالي فان امتلاك ايران لهذه الاسلحة سوف يؤثر على استقرارها الامني .

فرضية الدراسة :-

تتعلق فرضية الدراسة من نقطة اساسية مفادها ان دول المجلس التعاون الخليجي هل كان لمواقفها دورا اساسياً في ردع ايران في استكمال برنامجها النووي ام انها كانت مجرد تصريحات لم تؤثر على استمرارية مساعي ايران لإنتاج الاسلحة النووية .

منهجية الدراسة :

لتوضيح فكره البحث استخدم المنهج التاريخي من خلال استعراض اهتمامات ايران بالبرنامج النووي منذ ستينات القرن العشرين ، الى جانب المنهج التحليلي من خلال ابراز مواقف دول المجلس التعاون الخليجي (السعودية الكويت ، الامارات ، البحرين ،قطر ، وعمان) ، تجاه البرنامج النووي الايراني ورؤيتها لتأثيره عليها وعلى امن المنطقة .

هيكلية البحث :

قسم البحث على ثلاث مباحث ، اهتم الاول ، بتقديم عرض تاريخي لاهتمام ايران بالبرنامج النووي منذ السبعينات حينما اقدم الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) بإنشاء منظمة للطاقة النووية ، والاتفاق على انشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم .بدعم من الدول الاوربية بعد اعلان ايران ان الهدف الاول والاخير من البرنامج هو الجانب السلمي وعدم وجود نية لاستخدامه بالجانب العسكري بشكل يهدد الامن الاقليمي والدولي .

اما البحث الثاني ، فأشار الى الجانب السلبي للأسلحة النووية الايرانية على منطقة الخليج العربي من حيث التأثير على البيئة ، وعلى امن المنطقة ، وعلى اقتصادها وطرق المواصلات التجارية والاستراتيجية ، فضلا على هيمنه الجانب الاقوى في اتخاذ القرارات السياسية التي لها صلة بالمنطقة .

والمبحث الثالث، ركز على المواقف الرسمية لدول مجلس التعاون الخليج العربي على البرنامج النووي الايراني الذي يمكن وصفه بالغامض ، والهادئ ، والبعيد عن المواجهة المباشرة ، ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى التفاوت العسكري ، والسكاني ، بين الجانبين ، لذلك حاولت دول الخليج بحماية نفسها من الاطماع الايرانية - على حد تعبير الجانب الخليجي - بخلق استثمارات ايرانية في المنطقة .

اولا - الاطار التاريخي للبرنامج النووي الايراني .

يمكن القول ان الحلم النووي الايراني قصة جذورها قديمة وتعقيداتها كثيرة ترجع الى عام ١٩٥٧ وحصلت على اول مفاعل للأبحاث في جامعة طهران عام ١٩٦٧ بقوة ميغاوات (١) ، في عام ١٩٧٢ اقدم الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) بإنشاء منظمة للطاقة النووية ، والاتفاق على انشاء مفاعلات نووية كبيرة الحجم . وكانت الولايات المتحدة والدول الغربية قد شجعت ايران على ارتياد المجال النووي ضمن الاطار السلمي ، ومن الجدير بالذكر بان الشاه صرح ١٩٧٤ بان " ايران سوف تملك أسلحة نووية دون شك وبسرعة لا يمكن ان يتصورها احد" ، ولعل هذا ما يفسر مقدار التكاليف المالية المصروفة لا تمام البرنامج النووي والتي قدرت قبل اندلاع الثورة الايرانية ٦ مليارات دولار في بناء المنشآت النووية ، وكانت الشركات الالمانية قد انتهت من أنشاء البنية التحتية ووعاء الاحتواء الفولاذي لأخذ المفاعلات في بوشهر، تم انشاء منظمة الطاقة الايرانية عام ١٩٧٤ للإشراف على البرنامج النووي الايراني (٢) .

تغير منحى الحلم النووي عند قيام الثورة الاسلامية الايرانية في شباط ١٩٧٩، حينما اعلنت القيادات السياسية آنذاك بأن ايران " لا تحتاج الى الطاقة الذرية لوجود ما يكفي من البترول " واصدار فتوى من قبل مؤسس جمهورية ايران الاسلامية -ايه الله الخميني- التي " تحرم امتلاك اسلحة الفناء البشري" (٣). لذلك نلاحظ اختفاء برامج الطاقة الذرية من دائرة اهتمام الدولة لعدة سنوات وخاصة مع السنوات الاولى للحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) .

عاودت ايران اهتمامها بالحلم الايراني في منتصف الثمانينات ، حينما ادركت القيادة النووية الايرانية انه من المهم بالنسبة لها إعادة احياء برنامجها النووي ، فأقدمت على تأسيس مركز ابحاث نووية جديدة في جامعة اصفهان ١٩٨٤ وتقوية منظمة الطاقة النووية (٤) ، واعلنت ١٩٨٧ ان لديها خططا لأنشاء مصنع لأكسيد اليورانيوم المشبع والمعروف ب " الكعك الاصفر" في اقليم يزد عام ١٩٨٩ (٥) .

في التسعينات من القرن العشرين ولانشغال العالم بحرب الخليج الثانية بدء الحلم النووي يأخذ خطاه للتحقيق ، بزيادة النشاط الايراني النووي المكثف في كافة المجالات ، فقد سعى الشاه الى انشاء ٢٣ مفاعلا نوويا بقيمة ٣٠ مليون دولار بحجة توليد الطاقة الكهربائية الان حقيقة الامر رغبته في الحصول على القوة النووية^(٦) وهذا ما نلتسمه حينما اصبحت ايران تمتلك بنية تحتية اساسية لأجراء الابحاث النووية المتقدمة وخاصة بعد دخول روسيا الاتحادية ، كمول ومساعد لإيران في ذلك المجال ، بعد اعترافها في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٢ ، توقيعها اتفاقية بمبلغ (٨٠٠) مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى ، لا كمال مفاعل بوشهر^(٧) .

اثار البرنامج النووي الايراني مخاوف الدول الاوروبية ، مما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (I.A.E.A) لزيارة ايران ١٩٩٢ وان كانت تتصف بالمحدودية والمرونة تلك الزيارة لكونها اقتصرت على ستة مواقع من اصل عشرة مشكوك فيها فكان من الطبيعي بأن لا تجد الوكالة اثارا للنشاط النووي في تلك المواقع^(٨) .

على الرغم من ادعاءات ايران بأنها لا تسعى للدخول في برنامج الاسلحة النووية الا ان ذلك لا يعني عدم امتلاكها برنامج نووي سري ، وهذا ما اكده معظم المسؤولين الامريكيين ، حينما ادلى روبرت جيتس - المدير السابق للاستخبارات المركزية - بشهادة امام الكونكرس في شباط ١٩٩٢ بقوله ان ايران " تبني قدرتها التسليحية الخاصة كجزء من جهد ضخم لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية " ^(٩) كما اشار وزير الدفاع الامريكي السابق (وليام بيرى) في ٨ كانون الثاني ١٩٩٥ "نعقد ان ايران تحاول تطوير برنامج نووي ، كما نعتقد انها ستحتاج الى سنين عديدة قبل ان تتمكن من اكتساب مثل هذه القدرة ، الا ان هناك امورا يمكنهم القيام بها لاختصار تلك المدة " ^(١٠) .

ردا على ذلك ، اعلنت ايران نفيها للسعي في سبيل امتلاكها اسلحة نووية ، وانها متمسكة بجميع متطلبات معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعزز هذا الجانب ما ذكرته وكالة الانباء الايرانية الرسمية في ٩ كانون الثاني ١٩٩٥ ان " ايران بكل بساطة لا تطمح ان تصبح دولة تملك الاسلحة النووية ، وعلى ضوء مصالحها الخاصة ، فأنها غير متورطة - لن تتورط - في برنامج للأسلحة النووية" ^(١١) .

في اواسط عام ٢٠٠٢ اعلنت الولايات المتحدة وجود موقعين في ايران يقومان بأنشطة نووية لم تعلن ايران عنهما للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما موقع (ناتنز) المتخصص بتخصيب اليورانيوم وموقع (اراك) لإنتاج الماء الثقيل ، مما اضطر ايران الى السماح لمفتشي الوكالة الدولية بزيارتها . وبعدها قدم مدير عام الوكالة - محمد البرادعي -

تقريره الاول عن البرنامج النووي الايراني ٦ حزيران ٢٠٠٣، وأشار فيها الى فشل ايران في التزامها بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لقيامها بأنشطة لم تبلغ عنها الوكالة ومن ذلك شراؤها اليورانيوم الطبيعي عام ١٩٩٢ وقيامها بأنشطة تخصيب لليورانيوم المستورد وعدم الاعلان عن المواقع التي جرى فيها تخزين وتخصيب اليورانيوم ومعالجة المخالفات النووية (١٢) .

استجابت ايران لطلب الوكالة الدولية بتوقيعها على بروتكول اضافي في ٢٠٠٣/١٢/١٨ بتعليق تخصيب اليورانيوم والسماح للمفتشين الدوليين بالتحقيق بأنشطتها النووية السابقة والحالية (١٣) .

ومهما يكن من امر ، فأن ايران مدى سنتين وتحديدًا من ايلول ٢٠٠٣ وحتى اب ٢٠٠٥ انتقلت من مرحلة طمأنة المجتمع الدولي الى مرحلة التحدي. ففي ٢٠٠٦/١/١٠ قررت ايران الغاء توقفها الطوعي لانشطة التخصيب ، كما قررت وقف العمل بالبروتكول الإضافي، واصدرت مجموعة بيانات اكدت فيها نجاحها في امتلاك دورة الوقود النووي وانها أصبحت ضمن الدول النووية ، وعلية باشرت ايران ابحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات الوكالة الدولية وتهديدها بإحالة ملفها الى مجلس الامن ، فما كان امام الاخيرة غير ترحيل ملفها للمجلس المذكور في اذار ٢٠٠٦ (١٤) .

اصدر مجلس الامن قراره المرقم (١٧٣٧) في ٢٣ كانون الاول ٢٠٠٦ والذي دعا ايران الى وقف تخصيب اليورانيوم ، الا ان ايران رفضت التنازل عن حقها ، وعلية ، اصدر مجلس الامن قرارا اخر رقم (١٧٤٧) في ١٤ اذار ٢٠٠٧ اعطاها مهلة شهرين لا يقاف نشاطها النووي (١٥) .

وفي سياق الحديث ذاته ، علق حسن الروحاني - الممثل لقائد الثورة الاسلامية في المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني- ، في رسالة موجهة الى الادارة الامريكية ٢٠٠٦ بان " ايران عازمة على تطوير الوقود النووي داخليا لأسباب تاريخية وكذلك لأسباب اقتصادية على المدى البعيد " (١٦) .

وفي ٩ نيسان ٢٠٠٧ اعلن الرئيس الايراني احمد نجاد بان ايران " استكملت دورة الوقود النووي كاملة من البداية الى النهاية وانها لن تتخلى عنها ابداً " (١٥) .

وعلى ايه حال ، يمكن القول على الرغم من اعلان ايران تفوقها بالبرنامج النووي الا انها تدرك تماما بان استخدامها لتلك الاسلحة على الاهداف المدنية او على القوات الغربية في منطقة الخليج فانه يؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة وتصعيد الصراع بطريقة

تتعرض فيها إيران لرد انتقامي نووي واسع المدى يؤثر على بنيتها السياسية الاقتصادية والنووية ان صح التعبير .

ثانياً - تداعيات البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي .

وجدت الدول الخليجية في البرنامج النووي الإيراني ، ما يهدد استقرار المنطقة، على اعتبار ان الجغرافية السياسية تشير بان القوة الإيرانية إذا ما أرادت أن تتمدد فإن مسارها لن يكون شمالاً أو شرقاً، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى الهند وباكستان والصين، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب باتجاه دول الخليج العربي، التي تعاني من ضعف التسلح العسكري مقارنة بإيران التي أعلنت عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب ٣) في يوليو ٢٠٠٥، فضلاً عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب ٤ (٣٠٠٠ كم) وشهاب ٥ (٥٠٠٠ كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حالياً بإنتاج أكثر من ٨٠ بالمائة من أسلحتها الثقيلة^(١٦) .

كما رأت الدول الخليجية بأن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تتعكس آثاره على المنطقة، فقد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكدده شكر الله عطا زاده - نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني - أنه " إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي"^(١٧) . ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء أكانت شركات أم مصانع أو حتى أفراد .

كما يمكن القول ، من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية، فإصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى

صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات منها إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر - وزير الخارجية الألماني - بالقول " من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكدت عليه دولة قطر بالقول " إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالحسبان وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث." (١٨) .

وأن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها (١٩) .

وفي سياق الحديث ذاته ، تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد ٢٨٠ كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتمادا على آلات نووية أقل ضمانا، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين (٢٠) .

وينبغي التأكيد هنا على أن الدول الخليجية ، وبناء على ما ذكر اعلاه، عملت على تعزيز علاقاتها مع إيران انطلاقا من اعتبارات عدة اهمها المصالح المتبادلة فالتعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ ١٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، في حين كان لا يتعدى ٤٠ مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من ١٢١٨ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٣ إلى بليونين ريال خلال

عام ٢٠٠٤، أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام ٢٠٠٣ حوالي ٦٨ مليون و ٢٥٠ ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي- الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام ٢٠٠٣ سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ ١٦.١٠ مليار درهم (٤.٤ مليار دولار) بما يعادل ١٣.٥% من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ ١١٨.٩٥ درهم (٣٢.٥ مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير^(٢١).

ولم تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على التبادل التجاري، حيث بدأت كل من الكويت وإيران بحث مشروع نقل المياه الإيرانية إلى دولة الكويت وذلك من خلال ضخ ٢١٠ بليون- جالون من المياه العذبة الصالحة للشرب يوميا عن طريق مد أنبوب يمتد من سد كرنة الإيراني إلى منطقة الفور في الكويت عبر مياه الخليج، ومن شأن هذا المشروع أن يحقق العديد من المزايا الاقتصادية للبلدين حيث يوفر للكويت مصادر جديدة من مياه الشرب لتلبية الطلب المتزايد عليها، كما أن المشروع يتيح لإيران استثمار مصادر المياه بشكل أمثل كما يتيح جذب الاستثمارات لإيران، فضلا عن تخفيف الاعتماد على النفط والغاز لزيادة العائدات^(٢٢).

ثالثاً : مواقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من البرنامج النووي الإيراني .

تتباين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني لكونها تجد فيه امرا مخيفا ومهدد لاستقرارها الامني على الرغم من ادعاء ايران بالأغراض السلمية للبرنامج ، لذلك نجدها اتخذت مواقف مؤيدة من النظام الدولي الراض للبرنامج النووي الإيراني بطريقة لا تثير استفزاز الجانب الإيراني .

بدأت المواقف بالبروز منذ عام ٢٠٠٣ حينما اشارت صحيفة الخليج بانه " لا احد يمكن ان يصدق بان ايران ، تسعى الى لامتلاك اسلحة نووية من اجل مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة .. والهدف الحقيقي هو الدول المجاورة " ^(٢٤) . كما خلص تقرير صادر عن احد مراكز البحوث الخليجية ، بأن " دول المنطقة والعرب لا يرون برنامج الاسلحة النووية الإيراني ، لأنه يشكل اداة ردع او يمثل اداة لموازنة القدرات النووية الاسرائيلية " ^(٢٥) .

كما مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها الدبلوماسية على دول مجلس التعاون لمطالبة ايران بوقف تجاربها النووية ، ويتضح هذا الاتجاه بزيارة مساعد وزير خارجية امريكا لشؤون ضبط التسليح لمنطقة الخليج العربي شباط ٢٠٠٥ حينما اكد " ان البرنامج النووي الايراني يشكل تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ... ان واشنطن تدرس سبل تنسيق سياستها تجاه ايران مع دول الخليج العربية " مؤكدا بدوره على ضرورة تبادل الآراء مع الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة بشأن خطر تطوير البرنامج النووي الايراني واستطرد بقوله ان " الدول الخليجية التي زارها تشارك بلاده تخوفها من البرنامج المذكور ، مبدية قلقها منه ومطالبة بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل ... وخاصة ان ايران تواصل تحسين قدراتها الصاروخية ، حيث اعلنت عن اجرائها تجارب لصاروخ شهاب الذي يصل مداه الى ٢٠٠٠ كم " (٢٦) .

وفي هذا الصدد حرصت ايران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي ، حينما زار حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الايرانيين دول مجلس التعاون الخليجي العربية في حزيران ٢٠٠٥ بقصد التأكيد لمسؤولي تلك الدول على الاغراض السلمية للبرنامج النووي الايراني ، فضلا عن البرنامج يتفق مع القوانين الدولية (٢٧) ، كما اكد الرئيس الايراني احمدي نجاد على ضرورة " تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي " وهو الامر الذي اوجد تفهما خليجيا (٢٨) .

رغم التصريحات الايرانية ، الا ان قناعة دول مجلس التعاون الخليجي لم تصل الى درجة الثبات واليقين ، مما انعكس على موقفها الرسمي الذي لا يخرج عن دائرة المطالبات والتمنيات على طهران في جعل برنامجها سلمياً ، دون الخوض في ما يزعم ايران . ولعل ما ذكره عبد الرحمن العطية - الامين العام لمجلس دول التعاون الخليجي ينسجم مع ما تقدم " ان البرنامج النووي الايراني ليس له ما يبرره فنحن في كل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها الخليج خالية من الاسلحة النووية ... لسنا بصدد الاختلاف مع ايران فعلاقتنا معها طيبة " (٢٩) .

ان رصد ومتابعة تصريحات المسؤولين الخليجيين والتي تعبر عن مواقف حكوماتهم ، ازاء البرنامج النووي الايراني ، تعكس ردود الافعال الرسمية وتمثل خلاصة الموقف الخليجي من البرنامج .

بدا الموقف العماني ، غير واضح ، وذلك عبر تصريح لوزير الشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي الذي ادلى بقوله " نحن ضد أي نشاط يستهدف انتاج اسلحة نووية في المنطقة ... نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي ان ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار ... ان البرنامج النووي الايراني هدفه سلمي لان ايران تسعى الى انتاج طاقة كهربائية بحدود ٢٠ الف ميغاوات " (٣٠) .

اما قطر، فقد اكد الشيخ حمد ال ثاني - امير قطر - " اننا في خط لا نريد رؤية الاسلحة النووية في منطقة الخليج " (٣١) . كما اوضح حمد بن جاسم ال ثاني - رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر - في ١٠ اذار ٢٠٠٨ في معرض حديثه عن المشاكل المتعلقة بالأمن في منطقة الخليج العربي ، ان الحل يكمن في العمل المشترك المستند على القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ، وبخصوص الملف النووي الايراني اكد الشيخ حمد " ان الاخوة في ايران يؤكدون رسمياً الطابع السلمي للبرنامج النووي بهدف استخدامه في انتاج الطاقة الكهربائية " (٣٢) .

في حين كان موقف الكويت اكثر حدة ازاء البرنامج النووي الايراني فقد صرح وزير خارجيتها محمد صباح السالم الصباح " ايران تشكل خطر استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها اسلحة دمار شامل... وان هذه مسألة خطيرة " (٣٣) .

كما اشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية - في مجلس الامة الكويتي محمد الصقر -بقوله " هناك هواجس من المفاعلات النووية القادمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين ٢٢٥-٢٥٠ كم من الكويت " (٣٤) .

واكد سامي الفرج - مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية - ان " زلزالاً قد يسبب حادثاً نووياً تكون اثاره الكارثية اكثر وضوحاً على دول المجلس منها على ايران وان كارثة بمثل هذه الفداحة قد تقتل ما يصل الى ٢٠٠٠٠٠٠ الف نسمة ، وهذا يعني القضاء على نصف سكان البحرين مثلا . كما ان تلوث مياه الخليج سيؤدي اغلاق محطات التحلية الست على السواحل العربية " (٣٥) .

وحدد امير الكويت صباح الاحمد ١٩ ايلول ٢٠٠٧ موقف بلاده من البرنامج النووي الايراني بتشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة ، ايجاد نوع من التعاون الايراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمطالبة بشرق اوسط خال من اسلحة الدمار الشامل (٣٦) .ويمكن توضيح هذا الموقف الى ان الكويت اكثر الدول

المتضررة من البرنامج النووي الإيراني لقرتها منها من جهة ولتأثيرها على صادراتها اذا ما اندلعت الحرب بين امريكا وايران .

وبشأن قيام مجلس الدولي بفرض عقوبات على ايران ، اوضح ثامر علي صباح السالم - مدير جهاز الامن الوطني الكويتي - في ٩ اذار ٢٠٠٨ :- " ان الكويت لم تكن طرفا في هذا الموضوع وان هذا القرار جاء تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة " (٣٧) .

اما دولة البحرين ، فقد اعلنت وزارة الخارجية بان " دول مجلس التعاون الخليج العربية تفضل الحل السلمي للملف النووي الإيراني...تؤكد ضرورة تعاون طهران الكامل مع المجتمع الدولي وبالأخص مع وكالة الطاقة النووية...ضرورة التنسيق واستمرار التواصل مع ايران والتداول معها في مختلف الموضوعات ضمن الشرعية الدولية " (٣٨) .

وبشأن التهديدات الإيرانية بأغلاق مضيق هرمز فيما اذا اقدمت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية لإيران ، فقد صرح وزير خارجيتها خالد بن احمد ال خليفة في ٧ تموز ٢٠٠٨ انه " لم يسمع بشكل رسمي من الاطراف ذات العلاقة بأن هناك حرب على ايران او حرب من ايران على غيرها ... ان بلاده تسعى الى تطبيق الاستقرار عن طريق اقامة تفاهم اقليمي تكون له نظرة واضحة بشأن عدد من القضايا والمبادئ ... وان ما نعمل عليه مع مختلف دول المنطقة ومنها ايران ودول المجلس ودول اخرى في المنطقة من اجل شبح الحرب والخلافات " (٣٩) .

اما بخصوص الموقف السعودي من البرنامج المذكور ، فقد دعت ايران للموافقة بأخلاء منطقة الخليج العربي من اسلحة الدمار الشامل . كما خشيت من احتمال تسرب مواد نووية مشعة من احد المفاعلات النووية حيث مفاعل بوشهر هو الاقرب الى عدد من عواصم الدول الخليجية منه الى طهران (٤٠) .

اما دولة الامارات العربية المتحدة ، فانه منسجم مع مواقف دول المجلس، فقد رفضت الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني ، لأنها تدرك التداعيات الخطيرة التي قد تترتب على اية مواجهة عسكرية محتملة في الخليج العربي ويتضح هذا المنوال في حديث خليفة بن زايد ال نهيان ٢ ايار ٢٠٠٦ على حرص دولة الامارات على تحقيق الاستقرار والامن خصوصا في منطقة الخليج العربي (٤١) .

كما أكد محمد بن راشد نائب رئيس دولة الامارات ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي ٣١ حزيران ٢٠٠٦ " اننا ندعو الى معالجة هذا الملف بالوسائل السلمية ، معتبرا ان القلق الخليجي امر مشروع" (٤٢) .

كما وضحت دولة الامارات العربية المتحدة موقفها امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ايلول ٢٠٠٦ على لسان وزير خارجيتها - عبد الله بن زايد ال نهيان بالقول:

" نتطلع بتفأل الى ان تتحقق المفاوضات الاوربية الايرانية بشأن ملف ايران النووي تسوية سلمية دائمة ،تضمن عدم تعريض سلامة وامن دول وشعوب المنطقة للتهديد والخطر او لأية مواجهة تصعيدية جديدة، نحن في غنى عنها ونشدد على ضرورة ان يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بشفافية متناهية تكفل بالتوازي تنفيذ جميع مقررات الامم المتحدة ذات الصلة " (٤٣) .

وهكذا يبدو ان خشية الجانب الاماراتي من امتلاك ايران القدرات النووية قد يعني اغلاق ملف الجزر الثلاث (طناب الكبرى والصغرى وابو موسى) ، التي احتلتها ايران ١٩٧١ الى غير رجعة . فيما ترى البحرين ان امتلاك ايران للأسلحة النووية يعني فرض هيمنتها بالقوة على مقدراتها السياسية لاسيما وهي تعيش حالة من عدم الاستقرار الداخلي. اما الكويت فهي لا ترغب في ظهور قوة نووية بجوارها يسمح لها اللعب بمقدراتها السياسية والاقتصادية وحتى البيئية. اما قطر عمان قد حافظت على علاقة قوية مع ايران ، خاصة وان مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والامني بين ايران وعمان تحديدا .

الخاتمة

بعد عرض الاهتمام الايراني بالبرنامج النووي وموقف دول الخليج منه ، يمكن القول :-

- ايران تسعى لإنشاء برنامج نووي وبدعم امريكي قبل قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ ، الا انها توقفت عن البرنامج خلال فترة الثمانيات من القرن المنصرم الا ان الفكرة استمرت لديها بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية .

- شكلت حرب الخليج الثانية فرصة لايران للسعي الى تطوير برنامجها النووي مستغلة انشغال الدول الكبرى بالحرب ، واقدمت على تعاون مع عدد من الدول لتطوير برنامجها النووي.

- على الرغم من الضغوط الامريكية والاوربية عليها واصدار قرارات من مجلس الامن الا انها لم تتعاون مع منظمة الطاقة الذرية مما ادى الى اصدار قرارات من مجلس الامن وعقوبات جعلها ترضخ الى عقد الاتفاق النووي ٢٠١٥.

- البرنامج النووي الايراني يؤثر على دول مجلس التعاون للدول العربية من كافة النواحي الاقتصادية والامنية ، ففي حاله اندلاع حرب بين الولايات المتحدة الامريكية وايران او تعرض البرنامج الايراني الى ضربة خاطفة لقرنها منها الى جانب تأثيرها الواضح على صادراتها النفطية عبر مضيق هرمز او احتمال تعرضها الى ضربات مباشرة بسبب وجود القواعد العسكرية الامريكية في الخليج العربي .

- التعاون الدبلوماسي بين دول الخليج وايران كفيل بمنع الاخيرة من تطوير برنامجها النووي ، لان تمسك ايران بهذا المنوال سيكون عامل مؤثر على الاستقرار الامني للمنطقة .

- ان الوسيلة الوحيدة لهدم جدار الشك بين ايران ودول الخليج ، تكمن في ارساء قواعد واسس جديدة ، مع اخذ تجارب الماضي واخطائه بعين الاعتبار . ويأتي في المقام الاول عدم تدخل تلك الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، وتسوية النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، والاتفاق على تسوية امن الخليج بعد تعهد ايران بعدم استخدام برنامجها النووي للأغراض العسكرية وان اهتمامها الاول والاخير ينصب نحو الاتجاه السلمي ، كما عليها ان تدرك بأن التواجد العسكري الامريكي حلقة ضرورية في الترتيبات الامنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن ثم فان قناعه كلا الطرفين بهذه الصلات سيكون عاملا ضروريا ومؤثرا في مجرى العلاقات في منطقة الخليج .

الهوامش

- ١- مجموعة باحثين ، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط ، المركز الديمقراطي العربي ، القاهرة ، شباط ٢٠١٦ .
- ٢- جمال سند السويدي ، ايران والخليج البحث عن الاستقرار ، (ابوظبي ، ١٩٩٨) ، ص.٣٨٨
- ٣- محمد فتحي الشاذلي ، دراسات في الامن الاقليمي : البرنامج النووي الايراني ، " الدراسات الاستراتيجية " ، مجلة ، البحرين العدد ١٧ ، السنة ٢٠٠٩ ، ص ٨٧ .
- ٤- عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الايراني بين اشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل ، مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص.٧٢
- ٥- شيماء معروف فرحان ، ادراك التهديد واثرة في ادارة الازمة الدولية ، دراسة حالة ازمة البرنامج النووي الايراني ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٢٧٤ .
- ٦- عزيز جبر شيال ، تأثير القدرة النووية الايرانية على الترتيبات الامنية الاقليمية ، " السياسة الدولية " ، مجلة ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٠ .
- ٧- شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النووية ، ترجمة : بسام شيحا ، ط ١ ، (بيروت ، ٢٠٠٧) ، ص ٣١ .
- ٨- هيثم غالب الناهي ، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الاوسط ، (د.م ، ٢٠٠٥) ، ص.٢٨٣
- ٩- المصدر نفسه .
- ١٠- جمال سند السويدي ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .
- ١١- محمد فتحي الشاذلي ، المصدر السابق ، ص.٩٠
- ١٢- احمد عبد الكاظم موسى ، السياسة الخارجية الاميركية حيال ايران بعد عام ٢٠٠٣ وفاق المستقبل ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠١٢ ، ص ٩٩ .
- ١٣- سرمد عبد الستار العبيدي ، ايران والملف النووي ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد ، العدد ٩٨ ، ٢٠١١ ، ص ٧ .
- ١٤- شيماء معروف ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .
- ١٥- سرمد عبد الستار العبيدي ، المصدر السابق ، ص.٨
- ١٦- احمد عبد الكاظم موسى ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

- ١٧ - هيثم غالب الناهي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .
- ١٨ - سرمد العبيدي ، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة ، " دراسات سياسية " ، مجلة ، العدد ١٣ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٥ .
- ١٩ - خالد محمد الهاجري ، المخاطر البيئية للمفاعل النووية الايرانية ، " اراء حول الخليج " ، مجلة ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٧ .
- ٢٠ - جيمس نوبز ، البرنامج النووي وتأثيره في امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (ابوظبي ، ١٩٩٠) ، ص ٩٠ .
- ٢١ - اثر البرنامج النووي على دول الخليج العربي ، الموقع على الانترنت www.islammemo.cc
- ٢٢ - خالد محمد الهاجري ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .
- ٢٣ - الخليج ، صحيفة ، ابوظبي ، ٢٠٠٣ .
- ٢٤ - ايران ... البرنامج النووي ، تقرير صادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٨ .
- ٢٥ - جيمس نوبز ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
- ٢٦ - انتوني كوردزمان ، قدرات ايران العسكرية ... هل هي مصدر تهديد ؟ ، (ابوظبي ، ١٩٩٩) ، ص ٢٩٥ .
- ٢٧ - عبد الكريم عبد اللطيف الغريللي ، المشروع النووي الايراني والخيار العسكري ، " اراء حول الخليج " ، مجلة ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٩ .
- ٢٨ - صدى الخليج ، صحيفة ، ابوظبي ، ٢٠٠٨ .
- ٢٩ - عبد الكريم عبد اللطيف الغريللي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
- ٣٠ - اثر البرنامج النووي على دول الخليج العربي ، الموقع على الانترنت www.islammemo.cc
- ٣١ - المصدر نفسه .
- ٣٢ - اشرف محمد كشك ، رؤية دول مجلس التعاون للبرنامج النووي الايراني . ينظر الموقع التالي albainah.net .
- ٣٣ - المصدر نفسه .
- ٣٤ - وزارة الاعلام الكويتية ، الاخبار والبرامج السياسية ، الشأن الايراني ، ص ٢ www.kitabat.info

٣٥-الرأي ، صحيفة ، الكويت ، ٤/١١/٢٠٠٧ .

٣٦-القبس ، صحيفة ، الكويت ، ٩/١٢/٢٠١٠ .

٣٧- جيمس راسل ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٣٨- المصدر نفسه .

٣٩-الموقف الاماراتي من البرنامج النووي الايراني . ينظر على الموقع التالي .

www.albiann.net . |

٤٠-البرنامج النووي واثرة على دول الخليج العربي . ينظر على الموقع التالي

www.islammemo.cc

٤١ - اشرف محمد كشك ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٤٢ - الموقف الاماراتي من البرنامج النووي الايراني . ينظر على الموقع التالي

www.albiann.net . |

٤٣- المصدر نفسه .

المصادر.

اولا : الرسائل الجامعية.

- احمد عبد الكاظم موسى ، السياسة الخارجية الاميركية حيال ايران بعد عام ٢٠٠٣ وفاق المستقبل ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين ، ٢٠١٢ ، ص ٩٩ .

ثانيا : الكتب

- انتوني كورد زمان ، قدرات ايران العسكرية ... هل هي مصدر تهديد ؟ ، (ابوظبي ، ١٩٩٩) .

- جمال سند السويدي ، ايران والخليج البحث عن الاستقرار ، (ابوظبي ، ١٩٩٨) ، ص ٣٨٨ .

- جيمس نوبز ، البرنامج النووي وتأثيره في امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (ابوظبي ، ١٩٩٠)

- شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النووية ، ترجمة : بسام شيحا ، ط ١ ، (بيروت ، ٢٠٠٧) .

- شيماء معروف فرحان ، ادراك التهديد واثرة في ادارة الازمة الدولية ، دراسة حالة ازمة البرنامج

النووي الايراني ، بغداد ، ٢٠١٤ .

- مجموعة باحثين ، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط ، المركز الديمقراطي

العربي ، القاهرة ، شباط ٢٠١٦ .

٨- هيثم غالب الناهي ، السياسة النووية الدولية واثرها على منطقة الشرق الاوسط ، (د.م ، ٢٠٠٥) .

ثالثا : التقارير

- ايران ... البرنامج النووي ،تقرير صادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٤

رابعا : الدوريات (المجلات ، الصحف)

- خالد محمد الهاجري ، المخاطر البيئية للمفاعل النووية الايرانية ، " اراء حول الخليج " ،مجلة ،مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٨ .

- سرمد العبيدي ، تجاذبات الازمة النووية بين ايران والولايات المتحدة ، " دراسات سياسية " ، مجلة ،العدد ١٣ ، ٢٠٠٨ .

- - سرمد عبد الستار العبيدي ، ايران والملف النووي ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد ، العدد ٩٨ ، ٢٠١١ .

- عبد الكريم عبد اللطيف الغريلي ، المشروع النووي الايراني والخيار العسكري ، " اراء حول الخليج " ،مجلة ،مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٨

- عزيز جبر شيال ، تأشير القدرة النووية الايرانية على الترتيبات الامنية الاقليمية ، " السياسة الدولية " ، مجلة ، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، ٢٠٠٦ .

- - عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الايراني بين اشكاليات الواقع واحتمالات المستقبل ، مركز الزيتونة للدراسات ، ٢٠١٥ ، ص ٧٢ .

- محمد فتحي الشاذلي ، دراسات في الامن الاقليمي : البرنامج النووي الايراني ، " الدراسات الاستراتيجية " ، مجلة ، البحرين العدد ١٧ ، السنة ٢٠٠٩ ، ص ٨٧ .

-الرأي ، صحيفة ، الكويت ، ٢٠٠٧/١١/٤ .

- القبس ، صحيفة ، الكويت ، ٢٠١٠/١٢/٩ .

- الخليج ،صحيفة ،ابوظبي ، ٢٠٠٣ .

- صدى الخليج ، صحيفة ، ابوظبي ، ٢٠٠٨ .

خامسا : شبكة الانترنت

- اثر البرنامج النووي على دول الخليج العربي ، الموقع على الانترنت
www.islammemo.cc

- اثر البرنامج النووي على دول الخليج العربي ، الموقع على الانترنت
www.islammemo.cc

- اشرف محمد كشك ، رؤية دول مجلس التعاون للبرنامج النووي الايراني . ينظر الموقع التالي
.albainah.net

- وزارة الاعلام الكويتية ، الاخبار والبرامج السياسية ، الشأن الايراني .
www .KITABAT.INFO

-الموقف الاماراتي من البرنامج النووي الايراني . ينظر على الموقع التالي.
www.albiann.net .

-البرنامج النووي واثرة على دول الخليج العربي . ينظر على الموقع التالي
www.islammemo.cc

- الموقف الاماراتي من البرنامج النووي الايراني . ينظر على الموقع التالي
www.albiann.net